

لتمويل



التقرير المرحلي للمؤسسة الدولية الإسلامية
التجارة
("المؤسسة")
المبادلات التجارية بين بلدان منظمة التعاون
الإسلامي

الدورة الحادية والثلاثون لاجتماعات الكومسيك

23 - 26 نوفمبر 2015
إسطنبول، تركيا

الفهرس

- 2 (أ) استعراض عام لتمويل التجارة
1. تقديم حلول مؤثرة
 2. التواجد الميداني
 3. إفساح المجال للدول الأعضاء الأقل نمواً، وللمشروعات الصغيرة والمتوسطة، للحصول على تمويلات للسلع الاستراتيجية.
- 5 (ب) برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة
1. نبذة عن البرنامج
 2. المبادرات الإقليمية لتنمية التجارة
 - 2.1 مبادرة المعونة من أجل التجارة للبلدان العربية
 - 2.2 مبادرة المعونة من أجل التجارة لبلدان البرنامج الخاص لاقتصادات آسيا الوسطى
 - 2.3 حلقة العمل الإقليمية عن خفض كلفة التجارة من أجل النمو الشامل والمستدام
 - 2.4 برنامج جسور التجارة بين البلدان العربية والأفريقية
 3. المبادرات / الجهود على مستوى منظمة التعاون الإسلامي
 - 3.1 البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق المعنية بتعزيز التبادل التجاري بين دول منظمة التعاون الإسلامي
 - 3.2 منتدى منظمة التعاون الإسلامي لتنمية التجارة
 4. الشراكة العالمية في مجالي التجارة وبناء القدرات المعرفية

أ. استعراض عام لتمويل التجارة

نجحت المؤسسة، خلال الأعوام الثلاثة الماضية، في الصمود أمام حالة الغموض التي خيَّمت على الاقتصاد العالمي منذ اعتراه بطء النمو متأثراً بالتغيرات "الجيو-سياسية" المستمرة، ولا سيما في العديد من الدول الأعضاء. ورغم التحديات الكبرى، فلعله من الأهمية بمكان التأمل في الإنجازات الكبيرة للمؤسسة في الأعوام الأخيرة، والتي تضيء عليها سمات القوة والصلابة، كما تمهد الطريق أمامها كي تغدو المؤسسة الأولى المفضَّلة لدي دولها الاعضاء.

وما فتئت المؤسسة تقوم بتوسيع دائرة أعمالها في مختلف المجالات، بينما تعمل في الوقت ذاته على تحقيق الأهداف الاستراتيجية المعنية بتعزيز التبادل التجاري بين دول منظمة التعاون الإسلامي. فقد تعاونت المؤسسة مع أطرافٍ جديدة في مجال تمويل التجارة، كما نجحت في اجتذاب المزيد من العملاء في قطاعاتٍ جديدة. وصل إجمالي المبالغ المعتمدة لتمويل التجارة في عام 1435هـ 5,155 مليون دولار أمريكي، و**5,673** مليون دولار أمريكي بنهاية الشهر الحادي عشر لعام **1436هـ** (وبالثلث على النهج الحالي، يُتوقَّع بلوغه 6,200 مليون دولار أمريكي بنهاية عام 1436هـ)

فاق إجمالي المعتمد لهذا العام نظيره في العام المنصرم. ويعتبر هذا إنجازاً جديراً بالملاحظة في ظل الظروف السائدة في الأسواق العالمية، وآثارها على حجم التجارة بشكلٍ عام. ومن جهة أخرى، أضحت التوزيع الجغرافي لعمليات المؤسسة أفضل حالاً خلال هذا العام مع التركيز على الفرص المتاحة بمنطقتي "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" و"أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى"، بالإضافة إلى عمليات أكثر تنوعاً في منطقة آسيا. ويوضح الجدول التالي التوزيع الجغرافي للعمليات المعتمدة:

الجدول 1: عمليات التجارة المعتمدة بحسب المناطق (بملايين الدولارات الأمريكية)

المنطقة	1434هـ الفعلي	%	1435هـ الفعلي	%	1436هـ 11 شهراً
آسيا (رابطة الدول المستقلة)	3,405	67	2,464	48	3,110
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	1,409	28	2,259	44	2,058
* أفريقيا جنوب الصحراء	234	5	432	8	505
إجمالي المعتمد	5,048	100	5,155	100	5,673

* الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى

تواصل المؤسسة جهودها لتحقيق هدفها الاستراتيجي القاضي بالتقليل من تركُّز أعمالها، ليس من حيث التوزيع الجغرافي/القطري فحسب، وإنما من حيث التوزيع القطاعي كذلك. وبفضل هذه الجهود، نجحت المؤسسة في جذب دولٍ جديدة وإدخالها في محفظة عملياتها. وبالنظر إلى حاجة الدول الأعضاء، حافظت

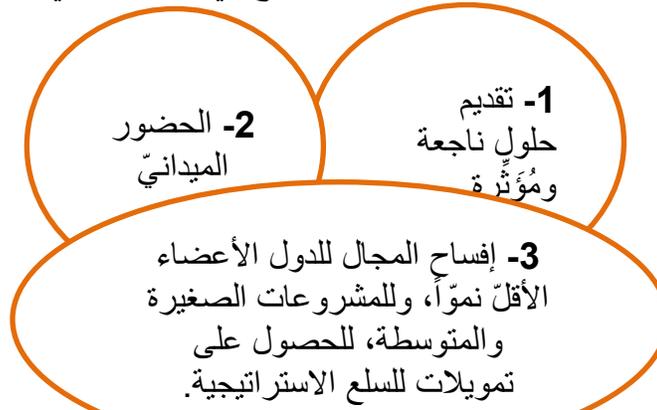
المؤسسة على عملياتها المضمونة سيادياً لهذا العام. ويشكل الإقراض بضمان سيادي حوالي 70% من إجمالي العمليات المعتمدة. وبنشأ التركيز على الإقراض بضمان سيادي من حاجة الدول الأعضاء، وزيادة طلبها على واردات الطاقة، إذ يستأثر قطاع الطاقة بالنصيب الأكبر من الاعتمادات بنسبة تقارب 80% من إجمالي المحفظة. وفي هذا الصدد، ستتواصل الجهود خلال الأعوام القادمة للتقليل من نسبة واردات الطاقة في المحفظة.

الجدول 2: عمليات التجارة المعتمدة بحسب نوع الضمان (بملايين الدولارات الأمريكية)

نوع الضمان	1434هـ	حصة %	1435هـ	حصة %	1436هـ 11 شهراً
ضمان سيادي	3,712	74	3,771	73	4,480
ضمان مصرفي	124	2	399	8	610
بدون ضمان	235	5	230	4	125
تمويل التجارة المهيكل	977	19	720	14	435
تأمين الائتمان	0	0	35	1	23
المجموع	5,048	100	5,155	100	5,673

قامت المؤسسة حتى الآن بعمليات التمويل المهيكل للتجارة بضمان الأصول، حيث تعود ملكية السلع الممولة إليها. وتنفرد هذه العمليات بميزة التوافق مع مبادئ وأحكام التمويل الإسلامي، خلافاً للتمويل التقليدي للتجارة. وفي هذا السياق، فإن المؤسسة لتفخر بريادتها لعدد من المنتجات التمويلية المهيكل والمصممة لتكون في متناول الدول الأعضاء الأقل نمواً. وهناك مبادرة جديدة للمؤسسة في مجال التمويل المهيكل للتجارة بضمان الأصول يتوقع أن يتم تفعيلها خلال الأعوام القليلة القادمة. ويصحب هذا التوسع زيادة في الضمانات أيضاً من أجل تعزيز ملامح/تصورات المخاطر بالنسبة للعمليات التي تمويلها المؤسسة.

يتسق النمو السريع للاعتمادات، وهو أحد معايير قياس نشاط المؤسسة وحجم أعمالها، مع استراتيجيتها الخاصة بنمو أعمالها. وجدير بالملاحظة أن هذا النمو الطبيعي يحدث بشكل ثابت ومستدام. وقد اتسم نشاط المؤسسة بالمرونة في أحلك الظروف الاقتصادية، وهي على استعداد تام لمواجهة التحديات للإسهام في زيادة التجارة البنينة لدول منظمة التعاون الإسلامي من خلال الإفادة من إمكاناتها وكذلك إمكانات مجموعة البنك بشكل عام. وخلال الأعوام الثلاثة الماضية، تركزت أنشطة المؤسسة الهادفة إلى تعزيز التجارة البنينة لدول المنظمة في ثلاثة مجالات ذات أولوية، كما هو موضح في الشكل البياني التالي:



1. تقديم حلول ناجعة ومؤثرة

مقارنةً بأساليب التمويل المتعارف عليها في الأسواق الناشئة، أفسح أسلوب التمويل المهيكل للتجارة المجال أمام المؤسسة لتوفير حلول تجارية تكون بديلاً جيداً لأسلوب التمويل التقليدي القائم على معيار الميزانية.

وتواصل المؤسسة جهودها لتعزيز قدرتها على استحداث حلول وبدائل تمويلية موافقة للشريعة. وفي هذا السياق، أنشأت المؤسسة برامج لأساليب التمويل المهيكل للتجارة يتم تنفيذه في مختلف الدول الأعضاء. يتطلب أسلوب التمويل المهيكل للتجارة تأسيس شراكات مع مكاتب إدارة الرهونات، ومع البنوك المراسلة، لتقديم حلول مفصلة تتناسب مع كل مؤسسة من مؤسسات الدول الأعضاء ومع نماذج أعمالها. فعلى سبيل المثال: وُضِعَت الترتيبات اللازمة مع أحد مشغلي المستودعات الجمركية لتقديم خدمات إدارة الضمانات الإضافية/التكميلية. كما طرحت المؤسسة أيضاً خطأً للتمويل المهيكل للتجارة مع أحد البنوك، وتمت أول عملية للتمويل المهيكل للتجارة للقطاع الخاص في بنغلاديش.

ضمن استراتيجية المؤسسة الهادفة إلى تنويع محفظة تمويل التجارة، بُذلت الكثير من الجهود لدخول الأسواق والقطاعات الجديدة. وقد نجحت المؤسسة في الصمود أمام التحديات المتمثلة في المنافسة الشديدة لدى محاولة اختراق الجديد من الأسواق والقطاعات. فالخطوة الاستراتيجية المتمثلة في التحول عن التمويل التقليدي المضمون ضماناً تاماً إلى التمويل المهيكل للتجارة كانت عنصراً أساسياً في تمكين المؤسسة من دخول أسواق وقطاعات جديدة لا تجدي فيها الضمانات والرهنات التقليدية. كما أن هذا التحول قد مكّن المؤسسة من تقديم طيف واسع من الحلول التجارية المتكاملة الملائمة لاحتياجات العملاء، عوضاً عن مجرد تقديم الأموال.

2. الحضور الميداني

كان عام 1436 هـ عاماً جيداً من حيث التواجد الميداني، إذ أحرزت المؤسسة تقدماً ملموساً في استراتيجيتها في هذا المضمار، وذلك بنقل بعض موظفيها إلى المكاتب الإقليمية لمجموعة البنك وإلى مكاتب التمثيل القطرية. فقد انتقل خلال عام 1436 هـ عددٌ من موظفي المؤسسة من مقر مجموعة البنك إلى المكاتب الإقليمية بداكار، وإسطنبول، وجاكرتا، ودكا. وكان من شأن هذه المبادرة الجديدة رفع كفاءة تدخلات المؤسسة في الدول الأعضاء والمزيد من التقارب معها. وقد أنشئت المكاتب الإقليمية لمجموعة البنك بغية تجميع مصالح كل مجموعة من مجموعات الدول الأعضاء وتنسيقها في بوتقة واحدة. وفي ظل نموذج مكتب التمثيل القطري، فإن كل كيان من كيانات مجموعة البنك يكون ممثلاً في المكتب القطري لتعزيز كفاءة تنفيذ المهام المُكَلَّف بها. هذا الحضور المحلي سوف يتيح للمؤسسة المزيد من القدرة على الدخول في الأسواق المحلية، وتوسيع مجال أعمالها، كما تتمكن في الوقت ذاته من تسريع تنفيذ العمليات المعتمدة ورصدها ومراقبتها بشكل أفضل. ويساعد التواجد المحلي على تحقيق هدفين من أهم الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، ألا وهما:

- (1) التنويع، والتكامل، والنمو،
- (2) ترسيخ مبدأ التشغيل/التنفيذ المتميز.

علاوةً على ما سبق، فمن شأن الحضور المحلي الفعال تحسين صورة المؤسسة ومكانتها من خلال المشاركة في الفعاليات المحلية، وذلك تحقيقاً لرؤية المؤسسة القاضية بـ: "أن تتبوأ مكانة مرموقة لدى الدول الأعضاء بوصفها مصدراً لحلول تمويل التجارة الملائمة لاحتياجاتها". وعلى هذا، سيكون التركيز على الجوانب الآتية:

- زيادة الحصافة والمرونة في التعامل مع الأسواق
- زيادة العمليات المعتمدة ونسب السحب منها
- رفع الدخل
- متابعة العملاء بشكل أفضل
- التنويع
- التجديد والحلول التجارية المبتكرة
- السمعة

3. إفساح المجال أمام الدول الأعضاء الأقل نمواً، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للحصول على تمويلات لسلعها الاستراتيجية

إنفاذاً لبعض تكاليفات منظمة التعاون الإسلامي للمؤسسة، ولا سيما فيما يخص الدول الأعضاء الأقل نمواً، تمكنت المؤسسة من تقديم خدماتها في تمويل سلعاً مهمة كما هو موضح بالجدول التالي، وذلك بأسلوب التمويل المهيكل، والمفصل على كل جهة من الجهات الممولة:

الجدول 3: عمليات التجارة المعتمدة للسلع الاستراتيجية (بملايين الدولارات الأمريكية)

السلعة	1435هـ	1436هـ (11 شهراً)
الحبوب والبذور الزيتية	155	255
أخرى	350	625
آلات ومعدات	72	23
القطن	153	169
مواد غذائية أخرى	83	10
السكر	60	120
المعادن	60	30
الأسمدة	68	75
مواد بلاستيكية	25	0
مواد كيميائية أخرى	10	0
مستحضرات طبية/أدوية	6	0
عناصر معدنية أخرى	0	50

تُعرّف الاتفاقية الإطارية لنظام التفضيل التجاري للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، في مادتها الثانية، تمويل التجارة بوصفه أداة من أدوات تعزيز التبادل التجاري فيما بين الدول الأعضاء بالمنظمة. إلا أن صعوبة الحصول على تمويلات تجارية لا تزال تمثل مشكلة تحتاج إلى حل بالنسبة إلى الدول الأعضاء الأقل نمواً والمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم. وفي هذا السياق، تستمر الجهود لدعم عمليات تمويل التجارة لصالح الدول الأعضاء الأقل نمواً وتنميتها. وقد أسفر ذلك عن وصول حجم تمويل الدول الأعضاء الأقل نمواً إلى 1,865 مليون دولار أمريكي في عام 1435هـ، و1,734 مليون دولار أمريكي في الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 1436هـ.

الجدول 4: عمليات التجارة المعتمدة لصالح الدول الأعضاء الأقل نمواً (بملايين الدولارات الأمريكية)

القطر	1435هـ	1436هـ 11 شهراً
بنغلاديش	1,450	1,100
بنين	0	30
بوركينافاسو	147	153
جزر القمر	20	40
جيبوتي	30	120
غامبيا	62	45
مالي	0	24
موريتانيا	65	85
موزمبيق	0	5
النيجر	20	0
فلسطين	1	0
السنغال	30	60
سيراليون	0	10
طاجيكستان	0	10
توغو	40	22
المجموع	1,865	1,734

أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، فليس في وسع المؤسسة التعامل المباشر معها، حيث يستدعي هذا الأمر عدداً ضخماً من السحوبات الصغيرة، كما أنه من الصعوبة بمكان تقييم الائتمان في العديد من الأسواق المحلية. غير أنه انفاذاً للتكليف المنوط بها، تُقدم المؤسسة خطوطاً لتمويل "المرابحة على مرحلتين" لصالح البنوك المحلية للتغلب على هذه الصعوبات. وفي إطار "خطوط التمويل" و"المرابحة على مرحلتين"، يُقدّم التمويل إلى البنوك المحلية التي تقوم بدورها بتمريه إلى المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم لتنفيذ صفقات تجارية محددة. وقد واصلت المؤسسة في عام 1436هـ التركيز على هذه الآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ إجمالي الاعتمادات لهذا الأسلوب من التمويل 610 مليون دولار أمريكي حتى الآن، بزيادة كبيرة عن نظيره لعام 1435هـ البالغ 399 مليون دولار أمريكي.

ب. برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة

1. نبذة عن البرنامج

يهدف البرنامج إلى التعاون في مجال تنمية التجارة، إذ يُعنى باستكمال جهود المؤسسة لتعزيز التعاون التجاري بين دولها الأعضاء. وينتهج البرنامج أسلوباً محدداً لوضع برامج إقليمية/متخصصة شاملة لتنمية التجارة، بالتعاون مع الدول الأعضاء وبالتشاور معها، وكذلك مع جهات أخرى مشاركة في مجال تنمية التجارة، ومن ثمّ تعبئة الموارد المالية والفنية اللازمة لتنفيذها. وتتوزع أعمال البرنامج على مجالات: تنمية التجارة، وتيسير التجارة، وبناء القدرات، وتنمية المنتجات الاستراتيجية، وتسهيل الإجراءات التجارية، ودعم تمويل التجارة.

نتج عن هذا الأسلوب الجديد في صياغة برامج للمساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة أن وضع برنامج التعاون التجاري هدفاً أساسياً له في عام 1435هـ، ألا وهو توسيع شبكة الشراكات لتعزيز قدرته على التصدي للتحديات الإنمائية في مجال التجارة بالنسبة للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي بشكل جامع وأكثر شمولية، وتقدم الفقرات التالية معلومات مختصرة عن مبادرات المؤسسة للتطوير والتعاون التجاري، والتي قام برنامج التعاون التجاري بتنفيذها.

2. المبادرات الإقليمية لتنمية التجارة

2.1. مبادرة المعونة من أجل التجارة للبلدان العربية

طوّرت المؤسسة مبادرة "المعونة من أجل التجارة للدول العربية" بالتعاون مع عدد من المنظمات الدولية ألا وهي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وذلك ضمن المبادرات العالمية لـ "المعونة من أجل التجارة". يشارك في هذا البرنامج 22 عضواً من الدول العربية، ومن المنظمات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات المتخصصة في مجال التجارة، والجهات الدولية المانحة. انطلق البرنامج رسمياً بتاريخ 6 نوفمبر 2013، وبدأ نشاطه في مارس 2014. ويهدف هذا البرنامج إلى المساهمة في النمو الاقتصادي الشامل، وفي زيادة فرص العمل، ورفع القدرة التنافسية بالمنطقة العربية من خلال تحسين بيئة الأعمال في تلك الدول وعبر حدودها، والتصدي لمشاكل الاقتصادات المحلية من حيث العرض/الإمداد.

من بين المشروعات الهامة التي أفادت من موارد هذا البرنامج منذ بدء تشغيله ما يأتي:

- دعم جامعة الدول العربية في مجال التكامل التجاري الإقليمي من خلال تعزيز قدرات إدارة التكامل الاقتصادي والشؤون الاقتصادية التابعة لأمانة الجامعة (تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛
- تحسين الأداء والإجراءات في ممرات التجارة والنقل بين السودان ومصر، وبين مصر والمملكة العربية السعودية، وبين المملكة العربية السعودية والأردن، من خلال تطوير الإجراءات الجمركية، والأجهزة والمعدات بالمراكز الحدودية (تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛

- تعزيز القدرة التنافسية الإقليمية من خلال التدابير غير الجمركية في كل من مصر، والأردن، والمغرب، وفلسطين، وتونس، والسودان، ثم وضع خطوات ثابتة ومحددة على المستويين الوطني والإقليمي لإزالة القيود غير الجمركية (تنفيذ مركز التجارة الدولية)؛
- دعم انضمام كلٍ من "السودان" و"جزر القمر" إلى عضوية منظمة التجارة العالمية من خلال تقديم الدعم الفني وبرامج رفع القدرات في مجالات؛ السياسات التجارية، والإطار المؤسسي والقانوني المتعلق بالإصلاحات التجارية (تنفيذ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)؛
- صقل مهارات العاملين في قطاعات مختارة في مجال التصدير في "مصر" من خلال دورات تدريبية تهدف إلى الموازنة بين احتياجات الصناعة وبين قدرات العاملين ومهاراتهم في قطاعات؛ صناعة الأغذية، والأخشاب والمفروشات (تنفيذ منظمة العمل الدولية)؛
- تعزيز المؤسسات الداعمة للتجارة في كلٍ من الجزائر، ومصر، والكويت، ولبنان، وعمان، والمملكة العربية السعودية (تنفيذ مركز التجارة الدولية)؛
- دعم الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بمنطقة مجلس التعاون الخليجي لتمكينها من دخول الأسواق الأجنبية (تنفيذ مركز التجارة الدولية)؛
- إعادة تأهيل الشباب وتوظيفهم في "مصر" من خلال تدريب الخريجين الجدد وإعدادهم لتبوء الوظائف المناسبة في مجال الصناعات التصديرية (تنفيذ مركز التدريب على التجارة الخارجية بمصر)؛
- رفع قدرات إدارة النقل والسياحة بلجنة الشؤون الاقتصادية التابعة لأمانة جامعة الدول العربية، من خلال تقديم النصح والمشورة الفنية والدعم المؤسسي (تنفيذ مشترك بين المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وجامعة الدول العربية).

وقد انتقلت مسؤولية الإدارة العامة للمشروع وإدارة أمواله، إلى جانب المهام التنسيقية، من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وذلك وفقاً لقرار الاجتماع الثالث لمجلس إدارة المشروع الذي عقد في جدة بالمملكة العربية السعودية في الفترة من 3 إلى 4 ديسمبر 2014. كما تم خلال الاجتماع نفسه مراجعة برنامج العمل الموحد للمبادرة لعامي 2015-2016 والموافقة عليه، والذي يشمل مشروعات جديدة مقترحة بناءً على ما تم إنجازه من أعمال خلال المرحلة الأولى. ومن خلال تلك المشاريع، ستتولى الجهات المشاركة تنفيذ الكثير من الأعمال التفصيلية الهادفة إلى تطوير القدرات المؤسسية للمؤسسات الداعمة للتجارة، وإجراء دراسات إصلاحية على مستوى المداخل الحدودية لتسهيل التجارة الإقليمية/عبر الحدودية.

2.2. مبادرة المعونة من أجل التجارة لبلدان البرنامج الخاص لاقتصادات آسيا الوسطى (SPECA)

في ضوء الخبرات المتراكمة لمبادرة المعونة من أجل التجارة للبلدان العربية، سعى برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة إلى الانتهاء من إعداد المستندات الخاصة بمشروع مبادرة المعونة من أجل التجارة لمنطقة البرنامج الخاص لاقتصادات دول آسيا الوسطى، بالتشاور مع كلٍ من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة. وتتألف هذه المبادرة من مكونين فرعيين. يهدف المكون الأول إلى تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء بمنطقة آسيا الوسطى، عن

طريق تدابير متنوعة لتيسير التجارة على المستويين الوطني والإقليمي. أما المكون الثاني فيهدف إلى رفع القدرة التنافسية التجارية لصناعات الأغذية الزراعية في دول البرنامج الخاص لاقتصادات آسيا الوسطى، وإمكانية تكاملها مع سلاسل القيمة العالمية.

والمجال المقترح للمكون الثاني هو التصدي لمشكلة محدودة جانب العرض التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في مجال صناعة الأغذية الزراعية. وفي هذا الإطار، سوف تتلقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خدمات استشارية تهدف إلى رفع جودة منتجاتها، وإلى توسيع خطوط الإنتاج والتعبئة والتغليف لديها. وستقوم المؤسسة، بالتعاون مع إدارات أخرى معنية بمجموعة البنك، بتنظيم اجتماع تشاوري في شهر ديسمبر 2015 لعرض الوثائق الخاصة بالمشروع على أصحاب المصالح من الدول الأعضاء والجهات المانحة والجهات الأخرى المشاركة في التنفيذ، وذلك لالتهاء من إعدادها بعد تضمين ملاحظات المشاركين في الاجتماع.

2.3. حلقة العمل الإقليمية المعنية بخفض كلفة التجارة من أجل النمو الشامل والمستدام

في إطار الإعداد للاستعراض الشامل الخامس لمبادرات المعونة من أجل التجارة، نظمت المؤسسة ندوة إقليمية في عمان بالأردن خلال الفترة من 21 إلى 23 أبريل 2015، بمشاركة الدول الأعضاء المتحدثة باللغة العربية، ومنظمات إقليمية ودولية. استهدفت مناقشات الندوة استعراض خبرات الدول الأعضاء واحتياجاتها في مجال خفض الكلفة التجارية والآثار المترتبة على ذلك، ثم وضع "تقرير المقرر"، الذي قُدم إلى لجنة الاستعراض الشامل الخامس لمبادرة المعونة من أجل التجارة. واستعرض المشاركون في الندوة كيفية التعامل مع المسائل المتعلقة بدخول الأسواق، وبإزالة الحواجز غير الجمركية، وبتنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية المعنية بتيسير التجارة، والإفادة من الحلول التقنية في الصفقات التجارية، والبرامج الإقليمية لتيسير التجارة، والبرامج والسياسات الحكومية في مجال تيسير التجارة.

بالإضافة إلى ما سبق، وبمناسبة الاستعراض الشامل الخامس لمبادرة المعونة من أجل التجارة، عقدت المؤسسة جلسة خاصة بمقر منظمة التجارة العالمية في جنيف في الرابع من يوليو 2015 لعرض نتائج وتوصيات ندوة عمان. وبحسب التوصيات الصادرة عن الفعالتين المتتاليتين، شرعت المؤسسة في تنسيق إجراءات المتابعة داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وتشمل: صياغة برنامج خاص باتفاقية المساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة (TRTA) لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة (TFA)، ووضع مقترح مشروع جديد للإفادة من التسهيلات التي يقدمها البرنامج المتكامل والمُطوّر لتخفيف الفقر.

2.4. البرنامج الإقليمي لتنمية التجارة: برنامج جسور التجارة بين البلدان العربية والأفريقية

تمثل وفرة الموارد الطبيعية في الدول العربية والأفريقية الأعضاء فرصاً كبيرة للتبادل التجاري (التجارة البيئية). ففي قطاعات مثل: صناعات الأغذية الزراعية، والصناعات الطبية والدوائية، والمدخلات والآلات الزراعية، والأجهزة الكهربائية، إمكانات هائلة للشراكة الإقليمية التجارية والاستثمارية في محيط الدول

الأعضاء. بيد أن التجارة "بين-الإقليمية" للدول العربية والإفريقية الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي لا تعكس في الواقع الإمكانيات التجارية الحقيقية للمنطقتين.

وقد حدا ذلك بكل من: المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والبرنامج السعودي للصادرات، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (BADEA)، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC)، وأعضاء مجموعة التنسيق، أن يتعاونوا جميعاً على تطوير برنامج لتنمية التجارة الإقليمية بغية تعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية والإفريقية. وتهدف هذه المبادرة إلى الجمع بين أصحاب الأعمال التجارية (مصدرين ومستوردين) في كل من الدول أعضاء الجامعة العربية ومجموعة الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء، للتوفيق بين أعمالهم ومصالحهم.

والبرنامج مُصمَّم ليكون منطلقاً فعالاً لرفع الوعي ولفت الانتباه إلى فرص الأعمال المتاحة، ولرفع حجم التجارة والاستثمار فيما بين المنطقتين الإقليميتين. وقد بدأ التنفيذ الفعلي لها في عام 2015. توفر المؤسسة الدعم الفني والمالي للجهات المنظمة للمعارض الدولية الرامية إلى تعزيز العلاقات التجارية بين المنطقتين. وفي هذا السياق، تم إدراج معرضين دوليين، سيتم تنظيمهما خلال شهر نوفمبر 2015 في كل من الأردن ومصر، ضمن البرنامج المذكور.

3. المبادرات / الجهود على مستوى منظمة التعاون الإسلامي

واصل البرنامج جهوده خلال عام 1435هـ، على مستوى منظمة التعاون الإسلامي، لإحداث نوع من التواصل الفعال والتعاون فيما بين السلطات التجارية لمؤسسات دول المنظمة. ومن أمثلة أعمال برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة ما يلي:

3.1 البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق المعنية بتعزيز التبادل التجاري بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

نظمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، إنفاذاً للقرار ذي الصلة الصادر عن لجنة الكومسيك في دورتها الثلاثين، وبالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT)، الاجتماع السابع للمجموعة الاستشارية لتعزيز التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي، في الفترة من 2-3 مارس 2015 في الدار البيضاء بالمغرب. استهدف الاجتماع مراجعة التقرير المعني بتقييم تنفيذ البرنامج التنفيذي الذي أُعدَّ وفقاً لقرار لجنة الكومسيك في اجتماعها الأخير. كما ناقش الاجتماع دور المؤسسات التابعة للمنظمة في تنفيذ خطتها العشرية 2016-2025، وما يلزم عمله مستقبلاً لتعزيز التعاون فيما بين تلك المؤسسات من أجل تنفيذ خطة العمل الجديدة.

أخذ المشاركون في الاجتماع علماً بالتقرير المرحلي الذي قدمته المؤسسات المذكورة بشأن تنفيذ البرنامج. وبحسب العرض المقدم من المركز الإسلامي لتنمية التجارة، فقد قامت بعض المؤسسات بعدد من الأنشطة بلغ 1,012 نشاطاً؛ المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (295)، المركز الإسلامي لتنمية التجارة

(226)، (168) (SESRIC)، المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (97)، إلخ ... وتُصنّف هذه الأنشطة ضمن مجالات؛ بناء القدرات، تيسير التجارة، تمويل التجارة وتأمين ائتمان الصادرات، تنمية تجارة السلع الاستراتيجية وتطويرها.

عقب التداول حول دور المؤسسات التابعة للمنظمة في تنفيذ خطة العمل العشرية الجديدة لمنظمة التعاون الإسلامي، وحول تعزيز التنسيق فيما بين مؤسسات المنظمة لضمان التنفيذ الفعال لهذه الخطة، أوصى الاجتماع بما يلي:

- تأسيس آلية للتنسيق فيما بين المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي
- اقتراح قيام منظمة التعاون الإسلامي بتأسيس منتدى للاستثمار والوكالات التجارية، بغية تعزيز مشاركة الدول الأعضاء والقطاع الخاص.
- وضع مؤشرات أداء رئيسية مشتركة لمتابعة تنفيذ الأنشطة التي تجري في إطار البرنامج التنفيذي.
- تشجيع مبادرات الاستثمار من أجل التجارة بالتوازي مع الأنشطة المعنية بتنمية التجارة.
- التشجيع على طرح جيل جديد من المشروعات الإقليمية المتكاملة والقائمة على أساس القطاعات تشارك فيها المؤسسات التابعة للمنظمة.
- تشجيع المؤسسات التابعة للمنظمة على استخدام آليات التمويل الحالية بشكل أفضل.
- إعادة النظر في المبادئ الإرشادية للتعاون التي أرساها الاجتماع الثاني للمجموعة الاستشارية في عام 2010م، لتنسيق التعاون المستقبلي فيما بين المؤسسات التابعة للمنظمة.

وعلى نطاق أوسع، شاركت المؤسسة في الإعداد لخطة العمل العشرية الجديدة لمنظمة التعاون الإسلامي عن طريق تقديم ما يلزم من عناصر فنية لأمانتها العامة. كما واصلت المؤسسة/برنامج التعاون التجاري العمل المشترك مع المؤسسات التابعة للمنظمة، ولاسيما المركز الإسلامي لتنمية التجارة، ولجنة الكومسيك. وفي هذا السياق، قدمت المؤسسة الدعم الفني اللازم لتنفيذ استراتيجية الكومسيك الجديدة من خلال مجموعة العمل المعنية بالتجارة. وفي السياق نفسه، قدمت المؤسسة دعماً مالياً جزئياً للمركز الإسلامي لتنمية التجارة لدى تنظيمه بعض أنشطته، كالمعرض والمنتدى الخاصين بأعمال القطاع الخاص لدول المنظمة في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية في شهر نوفمبر 2015م.

3.2. منتدى منظمة التعاون الإسلامي لتنمية التجارة

من البرامج الأخرى التي تشارك فيها المؤسسة/برنامج التعاون التجاري، منتدى تنمية التجارة، وهو محاولة لتأسيس محفلاً ومنطلقاً للشراكة فيما بين القطاعين العام والخاص. ويهدف المنتدى إلى الجمع ما بين صانعي القرار في مجال التجارة وبين رجال الأعمال. ومن بين أهدافه أيضاً شرح القضايا والسياسات المتعلقة بالتجارة للوصول إلى اتفاق مشترك حول الحلول الملائمة لمواجهة التحديات المشتركة للدول الأعضاء بالمنظمة، وكذلك تشاطر الخبرات وأفضل الممارسات في مجال تنمية التجارة، بينما يتيح في الوقت ذاته لرجال الأعمال فرص تأسيس شبكات تجارية من خلال الفعاليات الخاصة بالتوفيق ما بين

مختلف الأعمال. هذا بالإضافة إلى توفير فرص تعليمية وتنقيفية من خلال فعاليات ودورات بناء القدرات. وكانت المناقشات المبدئية - مع بحث مسألة الدولة المضيفة للمنتدى - قد جرت خلال عام 2015م، حين تم بحث الترتيبات التفصيلية والأدوار والمسؤوليات المختلفة قبل تنظيم الدورة الأولى لهذا المنتدى. ومن المتوقع انعقاد الدورة الأولى للمنتدى في عام 2016م بدولة الإمارات العربية المتحدة.

4. الشراكة العالمية في مجالي التجارة وبناء القدرات المعرفية

تُولي المؤسسة/ برنامج التعاون التجاري أهمية كبيرة لأنشطة بناء القدرات ذات الصلة بالتجارة، كالدورات التدريبية، وتأسيس مراكز التدريب في مجال التجارة، وتعميم المعرفة ونشر المعلومات عن المواضيع المتعلقة بالتجارة. ويبحث برنامج التعاون التجاري حالياً مع جهات إنمائية أخرى مشاركة إمكانية تأسيس مركز إقليمي للتجارة في إحدى الدول الأفريقية، يتولى إدارة برامج تدريبية متعلقة بالتجارة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وكذلك للمؤسسات الدعمة للتجارة. ولهذا الغرض، عقدت المؤسسة شراكات مختلفة مع منظمات دولية، كانت إحداها مع مكتب تيسير التجارة الكندي، حيث الهدف هو تأسيس مركز تدريب في أحد الدول الأفريقية الأعضاء. ويجري حالياً بحث ملامح هذه الشراكة، وإمكانية التعاون مع أحد الأطراف المحلية، وكذلك دراسة وتقييم احتياجات هذا المركز لتمكينه من تشغيل برامج تدريبية مختلفة في المرحلة الأولى من المشروع.

والشراكة الثانية للمؤسسة/برنامج التعاون التجاري هي مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة، وتُعدّ بترجمة "الدليل العملي لتيسير التجارة" إلى اللغة العربية. وقد قامت المؤسسة برعاية مهمة ترجمة الدليل إلى اللغة العربية، وكذلك نشره على الموقع الإلكتروني المخصص له. وتعتزم المؤسسة تنظيم عدة برامج تدريبية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال التدابير الخاصة بتيسير التجارة، لتمكين الدول الأعضاء من استخدام الأدوات والمنهجيات المتطورة لدى المنظمات الدولية والإفاداة منها.

ومن مبادرات الشراكة العالمية التي عكفت عليها المؤسسة في عام 2015م "مبادرة التدخل العميق" لمجموعتي البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية، والتي تهدف إلى مواجهة التحديات الإنمائية المشتركة للدول الأعضاء من خلال برامج ومشروعات مشتركة. وفي إطار هذه المبادرة، تأخذ المؤسسة بزمام العمل في مجال تيسير التجارة والنقل المواصلات. وقد اتفقت الأطراف على العمل المشترك لتحديث آليات وإجراءات العبور الحدودي، وتنسيق القواعد المنظمة للجمارك والإجراءات الأخرى ذات الصلة، وذلك لتحسين ظروف التجارة والنقل وتيسيرها، وتقليل زمن التأخير أثناء العبور الحدودي. كما أُجريت دراسات تحليلية مشتركة، وحلقات عمل وندوات، سيتم تنظيمها تنظيمياً مشتركاً بين مجموعتي البنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي، من المتوقع أن تسفر عن برامج تفصيلية لبناء القدرات. والهدف الرئيس من هذه الجهود المشتركة هو الإسهام في التعاون الاقتصادي الإقليمي من خلال التصدي لتحديات تيسير التجارة على المستويين الوطني والإقليمي.